**أحوال مصرية – العدد 79 –المرأة المصرية**

**دراسة**

**الثبات والتغير في قضايا المرأة**

**إعداد/د.هند مصطفى**

**باحثة في دراسات المرأة**

**مسؤول الإعلام والدراسات والنشر في منظمة المرأة العربية**

**تقديم :**

عند فتح ملف (قضايا المرأة) ، ترد إلى الذهن عدة مفاهيم ذات صلة يجدر التمييز بينها، أولها هو (الحركة النسائية) وهي حركة برزت دوليا في القرن التاسع عشر، ونشطت داخل الدول العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين، وثانيها هو (الفكر النسوي) الذي طرحته عدد من أعلام النساء منذ نهاية القرن الثامن عشر ورافق الحركة وغذّاها، وثالثها (التيار الأكاديمي النسوي) والذي ولد وازدهر في الجامعات الغربية في وقت متأخر نسبيا وتحديدا في سبيعينيات القرن العشرين. وداخل هذا التيار تتعدد الروافد والفروع بطريقة عصية على الحصر.

وعندما نتحدث عن (قضايا المرأة) بصفتها مجموعة من المشكلات أو المطالب المحددة، بدءا من قضايا التعليم والعمل وحق المرأة في المشاركة السياسية وفي التملك والتعاقد، ومرورا بقضايا أحدث عهدا مثل التمييز ضد المرأة، والحقوق الإنجابية للمرأة، والعنف ضد النساء بصوره المختلفة بما فيها قضايا التحرش والاتجار والاستهداف الجنسي خلال النزاعات، وانتهاءً بتحديات إدماج المرأة في الأجندة التنموية، وغياب مشاركة المرأة الفاعلة في اتخاذ القرار في أوقات السلم والحرب..الخ فنحن نتحدث عن كيان متطور من الأفكار والمطالب؛ تطورت عملية طرحه والتعبير عنه عبر سياقات تاريخية وفكرية وحركية وسياسية، وتأثر بمرجعيات معرفية وأيديولوجية ومنهجية.

ولم يكن السياق المصري في طرح قضايا المرأة في العصر الحديث والمعاصر بعيدا عن السياق العالمي بل على العكس كان جزءا عضويا منه.

**أولا- قضايا المرأة بين الفكر والحركة والأكاديميا**

**1-بزوغ الوعي/الفكر النسوي :**

يؤرخ للكتابة النسوية المعاصرة بكتاب الروائية الإنجليزية ماري ولستونكرافت "دفاع عن حقوق المرأة (1792) والذي مثَّل خريطة طريق لدعاة حقوق المرأة، وتأثرت به التيارات النسوية الليبرالية بوجه خاص. كذلك كان كتاب المفكرة سيمون ديبوفوار "الجنس الثاني" ( 1949)، والذي أوضحت فيه أن هيمنة الرجال وخضوع النساء ليس لهما علاقة بالفروق الطبيعية أو البيولوجية بينهما بل هما من صنع المجتمع، شديد التأثير في الانتقال من الفكر الحقوقي إلى المقاربات الثقافية في تناول عدم المساواة النوعية. هناك كذلك كتاب "لغز الأنوثة" (1963) للكاتبة الأمريكية بيتي فريدان، والذي ساهم في نشر عدم الرضا بين نساء الطبقتين العليا والوسطى فيما يتعلق بوضعهن في المجتمع، حيث تحدثت فريدان فيه عن إحباطات هؤلاء النساء، وهي منهن، بصدد الأدوار الحياتية المتوقعة منهن، وألقت باللوم على الأدوار نفسها والمجتمع الذي خلقها. وقد اعتُبر هذا الكتاب، جنباً إلى جنب، مع المقال الصادر عام 1969 للكاتبة والناشطة النسوية الأمريكية كارول هانيش، تحت عنوان "الشخصي سياسي"، حجر زاوية في تكوين اتجاه فكري نسوي جديد يعتبر أن تفاصيل الحياة الشخصية للنساء مسيّسة بشكل عميق، وتعكس هياكل السلطة المتحيزة ضد المرأة.

وفي المنطقة العربية، يمكن رصد ارهاصات الخطاب/الوعي النسوي العربي المعاصر منذ نهايات القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين على يد عدة رموز نسائية مختلفة من الشام ومصر. والشاهد أن تأسيس أول مجلة نسائية في المنطقة العربية قد سبق صدور كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين، حيث أسست هند نوفل (1860-1920)، المهاجرة إلى مصر من بلاد الشام آنذاك، مجلة "الفتاة" في عام 1892 قبل صدور كتاب تحرير المرأة عام 1899.

 كانت مجلة الفتاة بداية لصدور عدة مجلات نسائية بين مدينتي القاهرة والاسكندرية، خلقت ازدهارا في الصحافة النسائية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

وجاءت الطروحات النسوية الأكثر تبلورا ورصانة مع كتابات الكاتبة والخطيبة والمصلحة المصرية ملك حفني ناصف /باحثة البادية (1886-1918) والتربوية والداعية لتعليم المرأة نبوية موسى (1886-1951) ، وقد ربط الخطاب النسائي في هذه المرحلة المبكرة قضية ترقية المرأة وتأكيد حقوقها في التعليم والعمل بقضية الاصلاح الاجتماعي وترقية الأمة وتأسيس "تمدن إسلامي" يفيد من التجربة الغربية في التمدن دون استلاب. وذلك قبل أن يبدأ رعيل تالي من الفكر النسوي مع ميلاد الاتحاد النسائي المصري بزعامة السيدة هدى شعراوي.

**2-نشأة الحركة النسائية :**

برزت الحركات النسائية منذ نهاية القرن الثامن عشر في بريطانيا والولايات المتحدة على وجه الخصوص. وفي بدايتها ركزت هذه الحركات على تعزيز حقوق متساوية للمرأة في العمل والتعليم وفي الملكية والتعاقد، وناهضت زواج المتعة وتملك الزوج لزوجته وأطفالها. وفي نهاية القرن التاسع عشر، ركزت الحركة نشاطها بشكل أساسي على المشاركة السياسية، ولا سيما منح المرأة حق التصويت. وقد شهد يوم 8مارس من عام 1857 أول حركة نظامية للنساء اعتمدت على الإضراب المنظم متمثلا في إضراب عاملات مصانع النسيج في نيويورك للمطالبة بمساواتهن في الأجور مع الرجال وتخفيض ساعات العمل اليومي إلى عشر ساعات.[[1]](#footnote-1)

وقد حققت الحركات النسائية عدة مكاسب. ففي بريطانيا عام 1854، أدت جهود فلورنس نايتنغيل إلى تعيين الممرضات في الجيش، وصدر في عام 1918 قانون التمثيل الشعبي the Representation of the People Act الذي ضمن حق التصويت للنساء فوق سن الثلاثين، وفي عام 1928 امتد الحق ليشمل كل النساء فوق سن الحادية والعشرين. وفي الولايات المتحدة، حيث شنت النساء حملات من أجل إلغاء الرق وطالبن بحق المرأة في التصويت، نص الدستور الأمريكي علي إلغاء الرق عام [1865](http://ar.wikipedia.org/wiki/1865)، وفي عام 1920 تم تمرير التعديل التاسع عشر لدستور الولايات المتحدة، والذي منح المرأة حق التصويت في جميع الولايات.[[2]](#footnote-2)

وعلى المستوى الدولي ساهمت جهود الحركات النسائية في عقد عدة اتفاقيات ذات صلة بالمرأة، شملت اتفاقية "لاهاي" سنة 1902 المتعلقة بتسوية التناقض في القوانين المحلية المتعلقة بالزواج والطلاق والوصاية على القصر، كما تم تبني عدة اتفاقيات حول مكافحة الاتجار بالنساء (وذلك في أعوام: 1904 – 1910 – 1921 –1933) فضلاً عن مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الخاصة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة تم تبنيها على مدار عقدي الخمسينيات والستينيات، وفي إطار الأمم المتحدة بعد تأسيسها عام 1945.

وفي الستينيات كانت الحركات النسائية جزءاً نشطاً من حركة الحقوق المدنية التي شهدتها دول عديدة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد صاحب الحركة بروز تنظيمات نسائية كثيرة، تجاوزت اهتماماتها المطالبات الحقوقية والقانونية للحركات النسائية السابقة، وعمدت في المقابل إلى طرح ومناقشة ما اعتبرته مظاهر لقهر المرأة وتنميط أدوارها، وفتحت ملفات مختلفة مثل الإجهاض وصحة المرأة وتأنيث الفقر وحقوق المرأة المنتمية للأقليات العرقية وغيرها.[[3]](#footnote-3)

في المنطقة العربية ، ورغم أن نشاط تأسيس المنظمات النسائية قد بدأ منذ بواكير القرن العشرين، إلا أن ثورة النساء المصريات في عام 1919 كانت من المواقف التاريخية الملهمة ، حيث خرجت مظاهرات النساء بشكل تلقائي احتجاجا على القاء القبض على الزعيم سعد زغلول، ثم بشكل منظم احتجاجا على تصرفات العنف التي واجهت بها القوات الإنجليزية ثورة الجماهير. وكان هذا الخروج ارهاصة لبدء مرحلة جديدة في خطاب المرأة تركز على حقوقها في المجال العام وخاصة الحقوق السياسية. وقد بدأت الجمعيات النسائية في الظهور بشكل أكثر كثافة مقارنة بالجمعيات الخيرية التي كانت تنشط منذ مطلع القرن.

واتخذ التنظيم النسائي العربي مسارا واضحا عقب عام 1923 ، ففي هذا العام تلقت لجنة الوفد للسيدات التي تشكلت مع ثورة 1919 بمصر ورأستها السيدة هدى شعراوي (1879-1947) دعوة من الاتحاد النسائي الدولي لحضور مؤتمر النساء الدولي في روما، وفي إطار الاستعداد لحضور هذا المؤتمر اتجه تفكير هدى شعراوي نحو تشكيل الاتحاد النسائي المصري. والذي كان باكورة الاتحادات النسائية العربية. وكان للاتحاد النسائي المصري مواقف قوية على صعيد ترقية المرأة والاصلاح الوطني والتحرر من الاستعمار ومساندة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وبشكل عام لم تطرح الاتحادات النسائية العربية نفسها كجمعيات لخدمة قضايا النساء كفئة بعينها، بل ظهرت كجماعة عضوية داخل المجتمع لها رؤيتها لمشكلات وقضايا هذا المجتمع كافة بما فيها قضية المرأة نفسها.

وقد انشغل الاتحاد النسائي المصري بطائفة كبيرة جدا من القضايا، يمكن أن نقف على مدى اتساع حجم هذه المطالب حين نطالع مطالب المرأة المصرية التي وضعها الاتحاد النسائي عام 1924 في وثيقة بها نحو 48 نقطة ، تم توجيهها لرئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب والصحافة والرأي العام. فقد ضمت المطالب (قسما سياسيا) طالب بالاستقلال التام لمصر والسودان، والتمسك بحياد قنال السويس إلى جانب مسائل أخرى، فضلا عن مطلب تعديل الدستور مع تفصيل أوجه التعديل المطلوبة ومنها تعديل قانون الانتخاب والبدء في تنظيم الجيش والبحرية والطيران بقدر ما تقتضيه سلامة البلاد.

ثم القسم الاجتماعي الذي تضمن إلزامية التعليم وإنشاء الجامعة وتعميم المستشفيات وتشجيع الصناعة المحلية ومحاربة البدع والخرافات وإصلاح السجون..الخ وأخيرا في القسم النسوي تمت المطالبة بمساواة الجنسين في التعليم وفتح أبواب التعليم العالي للمرأة ومنح المرأة حق الانتخاب وسن قانون يمنع تعدد الزوجات إلا لضرورة وسن قانون يلزم المطلق ألا يطلق زوجه الا أمام القاضي الشرعي إلى جانب مسائل أخرى كثيرة. [[4]](#footnote-4)

**و**إلى جانب الخطاب "الملهم" الذي قدمته ملك حفني ناصف (باحثة البادية) في حياتها القصيرة (توفت عن 32 عاما) ، ثم الخطاب الثري الممتد الذي قدمته هدى شعراوي والذي استمر فاعلاً في شخص تلميذاتها وعلى رأسهن سيزا نبراوي وسهير القلماوي وأمينة السعيد وغيرهن، كانت هناك خطابات نسائية موازية لم تبتعد كثيرًا عن المسار الرئيسي الذي مثله خطاب هدى، وان اتخذت ملامح أيديولوجية مختلفة. فظهرت في العشرينيات جمعيات ذات طابع اجتماعي أخلاقي مثل "جمعية نهضة السيدات المصريات" برئاسة السيدة "لبيبة أحمد"، التي اهتمت بتحسين المستوى الخلقي والديني وزيادة فرص التعليم أمام الفتيات، والعناية بأحوال الطبقة العاملة المصرية، وتشجيع الصناعات الوطنية والتجارة المحلية. وجمعية "نشر الفضيلة والآداب" برئاسة "ملكة سعد" التي اهتمت بعلاج الأمراض الاجتماعية والدعوة إلى القضاء على الرذيلة ورفع المستوى الخلقي للشباب، وجمعية "أمهات المستقبل" التي ضمت الأسر الأرستقراطية وأميرات من الأسرة المالكة، وقامت بإنشاء عدة معاهد مجانية لتعليم الفتيات الفقيرات .

كما ظهرت جمعيات تحمل طابعا سياسيا مثل "جمعية الأمل" ورئيستها السيدة "منيرة ثابت" وكانت مبادئها مستمدة من مبادئ حزب الوفد على الصعيد السياسي، أما في المجال النسائي فقد نادت بتوسيع نطاق التعليم للفتيات واشراكهن في التعليم العالي وتحرير المرأة المصرية من قيود جميع العادات والتقاليد ، وتقرير تمتع المرأة باستقلالها الشخصي وحريتها كالرجل وحصولها على حق التصويت ، وعضوية المجالس النيابية. كما نادت الجمعية أن تتساوى المرأة مع الرجل في الميراث، واستصدار قانون بتعديل شروط الزواج والطلاق ومنع تعدد الزوجات. وفي عام 1942 أنشأت السيدة فاطمة نعمت راشد "الحزب النسائى المصري" الذي دعا أيضًا إلى أن يكون للمرأة حق الانتخاب والتمثيل النيابي والتمتع بحقوقها كمواطنة مصرية وإعطاء العاملات حق التمتع بكل قوانين العمال ومساواتهن بهم في جميع الحقوق، ووجوب اشتراكهن في النقابات، وعمل الترتيب اللازم بحيث تعطى العاملات إجازات كاملة للوضع بأجر كامل، والعمل على إنشاء دور لحضانة الأطفال حتى عودة أمهاتهم من العمل. والعمل على منع تعدد الزوجات ومنع إطلاق حرية الطلاق وتقييدها رفع سن الحضانة عن السن المقررة من 14-16.[[5]](#footnote-5)

وفي عام 1949 ظهرت إلى الوجود منظمة نسائية جديدة هى اتحاد بنت النيل تحت رئاسة الدكتورة درية شفيق وركزت على تعديل تشريعات الطلاق وتعدد الزوجات، وتقرير حق المرأة في الانتخاب والنيابة البرلمانية وكان الاتحاد مدافع نشط عن الحقوق السياسية للمرأة المصرية.

كانت هذه الحركة النسائية النشطة على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية تسعى إلى تحقيق تغيير على أرض الواقع فيما يخص وضع المرأة ، فعنيت بالرعاية الاجتماعية والتعليم من خلال إنشاء المؤسسات الخاصة بذلك ودعمها، كما عنيت بحق المرأة في العمل وحقوقها السياسية والعائلية، فنشطت في وضع البرامج وتقديم المطالب إلى النخبة الحاكمة، ووصل الأمر إلى أن قامت درية شفيق رئيسة "بنت النيل" بقيادة مسيرة إلى البرلمان مقتحمة إياه مطالبة بحق الانتخاب. تضمنت المسيرة ألفاً وخمسمائة امرأة تحركن من قاعة "إيوارت" بالجامعة الأمريكية .

**3-تأسيس النسوية داخل الأكاديميا :**

في بداية السبعينيات حدثت نقلة مهمة في الحراك النسوي العالمي، فقد شهدت تلك الفترة إدماج الفكر النسوي داخل الأكاديميا الغربية، وتحويله من طروحات فردية إلى علم منظم.

تصف مارجريت أندرسن الباحثة النسوية الأمريكية في علم الاجتماع، في شهادتها عن دراسات المرأة خلال ربع قرن، أن تحقيق ذلك كان صعباً في البداية، وأن عقبات عدة واجهت الاعتراف بدراسات المرأة كجزء من المناهج المقررة، وإنما دعّم تخطي هذه العقبات الجهود الحثيثة التي بذلتها النسويات داخل الجامعات واللائي أسسن دورية Feminist Studies في عام 1972، ودورية Signs في عام 1975، وتقول إنه بتأسيس دورية Gender & Society عام 1986 كان علم اجتماع الجندر قد تم التأسيس له أكاديمياً بالفعل، وباتت المرأة ممثلة بشكل أفضل على المستويين الفكري والتنظيمي إلى الدرجة التي اتُّهمت فيها بالاستحواذ على الحقل.[[6]](#footnote-6)

وقد تنوع الفكر النسوي تنوعا كبيرا بين الأيديولوجيات المختلفة (الليبرالية ، الماركسية، الراديكالية..)، وبين توجهات جهوية أو خبراتية مثل النسوية ما بعد الكولونيالية أو النسوية الأفريقية أو النسوية السوداء، فضلا عن التيار النسوي ما بعد الحداثي وما قدمه من فكر ثوري على النسوية السائدة.

وقد قدمت المدارس النسوية في سائر حقول العلم إضافات متميزة على صعيد النظريات والمفاهيم والأسئلة، ساهم في ذلك إدراج منظور النوع الاجتماعي، والاهتمام بالسياقات الثقافية والقيمية والاجتماعية ، والاهتمام بالتأصيل للخبرة الحياتية للمرأة تأصيلا نظريا وعلميًا.

تمثلت أحد نقاط الخلاف الرئيسية بين التيارات النسوية في قضية (الجوهر الأنثوي)، ومسألة (الاختلاف بين الجنسين) وحدود الاختلاف، وهل للمرأة طبيعة خاصة؟ في الإجابة على هذا السؤال هناك من ذهب في تأكيد ذلك إلى تمجيد هذه الطبيعة والحديث عن مميزاتها، فالتيار الذي يدعي بالنسوية الثقافية ( cultural feminism) طور أيديولوجية عن الجوهر الأنثوي تثبت أن هناك خصائص أنثوية لم تلق حظها من التقدير، ويثمن هذا التيار اختلاف النساء عن الرجال، وهناك تيار الـ (standpoint feminism) الذي يتخذ من خبرات المرأة نقطة انطلاق ويعتبر أن للمرأة نسق معارف مختلف يجعلها ترى العالم بطرق مغايرة لرؤية الذكور التي هي في الوقت نفسه الرؤية السائدة. وعلى غرار هؤلاء المؤمنين بطبيعة خاصة أو بخبرة خاصة للمرأة برزت تيارات النسوية البيئية التي تناظر بين المرأة والطبيعة في القهر الممارس على كل منهما من قبل الرجل، والنسوية السلامية التي تُبرز ميل المرأة الطبيعي إلى الحرب واللاعنف، وساهمت تيارات نسوية في حقل القانون في بلورة ما يسمى بأخلاق الرعاية (care ethics) التي تتمحور بالأساس حول التضامن والجماعية والرعاية.

في الجانب المقابل أنكرت تيارات أخرى أن هناك خبرة متمايزة متجانسة للنساء يمكن بناء معرفة عليها، لأن هناك امراة بيضاء وسوداء وهناك فروق طبقية وفروق بين العالم الأول والثالث ومجتمعات ما بعد الكولونيالية وغيرها.

 ومنهن من أنكر أصلا الرؤية الحتمية البيولوجية في الاختلاف بين الرجل والمرأة، بل من يسخر من الاحتفاء بوجود طبيعة نفسية معينة للمرأة قائلين إن البعض يسمي سلبية المرأة نزعة إلى السلم وعاطفيتها نزعة للرعاية ويعتبر انطوائها وعيا ذاتيا .

ومقابل كل الجهد الذي بذلته تيارات النسوية منذ الستينات في مناقشة مسألة الاختلاف الجوهرى بين الرجل والمرأة، تقول بعض النسويات المعاصرات إن الآراء التي تفرق بين الجنسين تمارس تمييزا على أساس الجنس ولا توصف بالنسوية. وبالنسبة لنسويات ما بعد الحداثة فإن منهن من ترفض رفضا قاطعا القول بأن المرأة أقرب إلى الرعاية أو السلام ويعتبرون ذلك منطقا ذكوريا ومنهن من يشكك في وجود فئة النساء من حيث الأصل انطلاقا من أن الجنس مثله كمثل "النوع" مُشكَّل اجتماعيا.

هذه الاشكاليات النظرية للفكر النسوي جعلته ملتبسا في تحديد هوية المرأة ومن ثم دورها ومن ثم تحديد ماذا تريد هذه المرأة وتحديد الأنسب كعلاج لمشكلاتها إن كان هناك اتفاق على هذه المشكلات.

 إن الفكر النسوي الاشتراكي مثلا الذي يربط بين قهر المرأة وبين المقولات الماركسية حول الاستغلال والقهر والعمل، يعتبر أن كل من الدعارة والعمل المنزلي ورعاية الأطفال والزواج، على حد سواء، طرق لاستغلال المرأة داخل نظام بطريركي يقلل من شأن المرأة ومن شأن ما تقوم به من عمل.

والطريف أن إحدى الكاتبات النسويات التى تقول إنها تنتمي للموجة الثالثة من النسوية تنتقد الموجة الثانية ، باعتبار انها تريد من المرأة أن "تتخلى عن ميزة الممارسة الجنسية الطبيعية الـ (heterosexual) ، وأن تتخلى عن الجمال بدلا من أن توسع تعريفه..." وتضيف أن الموجة الثانية من النسوية "تخشى من أن الاستمتاع قد يشكل خطرا على الثورة". وهو انتقاد يؤشر من جديد على قلق التيارات النسوية في تصور ما هو الأفضل للمرأة . [[7]](#footnote-7)

تطور قضايا المرأة دوليا بين مقتضيات السياسة ومقتضيات الفكر:

 **ناظر تطور التفكير الدولي في قضايا المرأة التطور في الفكر النسوي نفسه[[8]](#footnote-8). لقد كان مناط اهتمام الحركة النسوية عند ظهورها هو تمايز الوضع القانوني بين الرجال والنساء في البلدان الغربية الصناعية، والذي تطورت الحركة في إطاره من المطالبة بمساواة النساء والرجال أمام القانون إلى تشكيل نظرية سياسية، مبنية على مبادئ الفلسفة الليبرالية، تنص على وجوب تساوي كل المواطنين أمام القانون بغض النظر عن العرق والديانة والجنس. توازياً مع هذا التوجه جاءت المرحلة الأولى من قضايا المرأة متركزة في الحقوق القانونية لها والتي تم اقرارها عبر مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات.**

**في حقبة لاحقة من تاريخ تطور الحركة النسوية، وتحديداً في ستينيات القرن العشرين، اتجهت قضية المساواة لتأخذ عمقاً اجتماعياً وثقافياً مختلفاً، وتحول النظر لقضايا المرأة من المنظور القانوني البحت، إلى منظور حقوق الإنسان ومناهضة التمييز في جميع مظاهر الحياة اليومية (الاقتصادية والاجتماعية) للمرأة ، وقامت الجمعية العامة في عام 1967 باعتماد إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.**

**ثم ظهر المنظور التنموي افي النظر لقضايا المرأة وبرزت ثلاثية (المساواة والتنمية والسلام) في المؤتمر العالمي الأول المرأة في مدينة مكسيكو سيتي عام 1975 الذي كان عاما دوليا للمرأة.**

**وخلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (1976-1985) حدث تحول آخر مهم في فهم المجتمع الدولي لدور المرأة ، وذلك من النظر للمرأة من حيث احتياجاتها التنموية، إلى الاعتراف بالمرأة كمساهمة أساسية في عملية التنمية برمتها. وتم اعتبار التقليل من شأن المرأة سبباً وكذلك نتيجة للتخلف، والتأكيد على أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلات عالمية مثل الفقر والزيادة السكانية والأمية ونقص الغذاء وسوء التغذية وسوء الأحوال الصحية.**

**وفي عام 1979 اتخذ التفكير في قضايا المرأة بعدا أعمق حيث اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي عرّفت التمييز ضد المرأة بأنه "أي تمييز أو استبعاد أو تقييد يقوم على أساس الجنس ويترتب عليه أو يكون بغرض تقييد أو إعاقة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي مجال آخر أو تمتع المرأة بها أو ممارستها على أساس من المساواة بين المرأة والرجل، بغض النظر عن حالتها الاجتماعية".**

**ونشطت في تلك المرحلة الجهود العالمية نحو تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة؛ والاعتراف بمساهمات المرأة في التنمية على جميع المستويات؛ والاعتراف بدورها في رسم الطريق لنزع السلاح والسلام الدائم ، الأمر الذي تزامن مع بيئة دولية ظللتها الحرب الباردة حيث كان الصوت الأعلى لقضايا النمو وتحقيق السلام العالمي بين الأطراف الدولية المتحفزة.**

**مع انتهاء الحرب الباردة وتشكل النظام العالمي الجديد أُتيح للقضايا الاجتماعية والإنسانية بوجه عام مساحة كبيرة من الاهتمام العالمي، وبدا أنها تتسع بشكل مطرد لتملأ فجوات الانشغال التي جفت مع غياب حالة التحفز الاستراتيجي العسكري التي خلقتها الحرب الباردة في حقبة سابقة. جاءت الاهتمامات الجديدة في صورة مؤتمرات عالمية كبرى عن الطفل (1990) والأرض (1992) وحقوق الإنسان (1993) والسكان والتنمية (1994) والمرأة (1995). وكان ملف المرأة حاضراً في سائر هذه المؤتمرات كمحل اهتمام وكفاعل، وقد تأسست في بكين بوجه خاص ركائز قوية للحركة النسوية على الصعيد العالمي. وساهمت الأطر السائدة للسياسات، سواء إطار التنمية الإنسانية أو إطار أمن الإنسان في تعزيز الاهتمام بقضايا المرأة كإنسان يحتاج إلى التمكين والحماية والدعم ليكون فاعلاً نشطاً في العملية نفسها التي تستهدف تمكينه ودعمه وحمايته.**

**وعندما بادر مجلس الأمن في عام 2000 إلى إصدار القرار 1325، كانت هذه الخطوة مؤشراً قوياً على إعادة تعريف القضايا الاستراتيجية من منظور اجتماعي إنساني، فها هي قضية المرأة تصبح بنداً ثابتاً على جدول أعمال مجلس الأمن وأصبحت تنال من الاهتمام والانشغال ما تناله قضايا الاهتمام ذات الطبيعة الاقتصادية والعسكرية التي شغلت التفكير في ظل أطر فكرية سابقة عُرّف فيها الأمن بمعناه العسكري، وعُرّفت فيها التنمية بمعناها الاقتصادي.**

**والخلاصة هنا هي أن قضايا المرأة ظلت تغير وتتطور بدافع من عاملين متقاطعين ومتواصلين، العامل الأول هو الفكر النسوي المحيط، والعامل الثاني هو التغير في بنية النظام الدولي وملفات اهتمامه.**

**وتعكس الطريقة التي تطرح بها قضايا المرأة اليوم قوة الأفكار النسوية التي أسست لذاتها أكاديميا منذ نهاية الستينيات . وقد بات الخبراء في مجال دراسات المرأة ودراسات النوع الاجتماعي جزءً من بنية منظمة الأمم المتحدة نفسها، يساهمون في إعداد التقارير والوثائق الدولية التي تصير مرجعيات للفعل التنموي العالمي. وهكذا تأسس الخطاب النسوي داخل أهم مؤسسة سياسية عالميًا ونال نفوذًا قويا عبر وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وسياساتها التمويلية.**

**النسوية المصرية المعاصرة:**

كما أوضحنا أعلاه ، فقد اشتركت المرأة المصرية في عملية إنتاج المعرفة حول ذاتها وقضاياها منذ وقت مبكر، وتفاعلت مع التطور في الفكر النسوي العالمي ومع الفكر الدولي حول قضايا المرأة. وساهم الإنتاج المعرفي للمرأة المصرية والذي اتخذ صورا شتى منها الكتابة الصحفية والابداع الأدبي والدرامي فضلا عن الإنتاج العلمي في مجال التاريخ والبحوث الاجتماعية، في بلورة قضايا المرأة محل الاهتمام المجتمعي، فضلا عن نشر الوعي المجتمعي حول تلك القضايا ولفت الاهتمام نحو حقوقها الأساسية ودورها المحوري في المجتمع.

وقد توالت أجيال النسوية المصرية منذ جيل الرائدات مثل باحثة البادية وهدى شعراوي، ثم جيل سيزا نبراوي ودرية شفيق وعائشة عبد الرحمن وسهير القلماوي وأمينة السعيد، فضلا عن الاديبات المصريات مثل لطيفة الزيات ورضوى عاشور وسلوى بكر  وأهداف سويف وميرال الطحاوي وأروي صالح، والكاتبات لاسيما اللائي كتبن للسينما والتلفزيون مباشرة، أو تحولت أعمالهن إلى أعمال درامية،  مثل وفية خيري وحسن شاه وفتحية العسال وسكينة فؤاد ومريم نعوم، والكاتبات والباحثات الاجتماعيات المعاصرات مثل نوال السعداوي وليلى أحمد وأميمة أبو بكر وأماني صالح.

وفي حين انشغلت النسوية المصرية في مطلع القرن العشرين بالقيام بمهام مركبة تضمنت أولا إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية للمرأة داخل المنزل كأم وكزوجة، والعمل بشكل غير مباشر على تغيير بنية السلطة داخل الوحدة الاجتماعية الرئيسية وهي الأسرة. وتضمنت ثانيًا الانشغال بقضية المواطنة باعتبارها جملة من الالتزامات التي تصل بين الفرد والجماعة والدولة، الأمر الذي ارتبط بسعي المرأة لنيل حقوقها المختلفة مثل حقوق التعليم والعمل وحق المشاركة السياسية، وكذا موقف المرأة من القضايا السياسية العامة (مثل القضايا الدستورية ، مناهضة الاحتلال، قضية فلسطين ، وحدة مصر والسودان،…الخ)، وتضمنت ثالثا الانشغال بقضايا الهوية ، وما يتعلق بثقافة المجتمع وانتمائه في ظرف الاستعمار، وما يتضمنه من مواجهة مع الآخر.

فما زالت الحركة النسوية المصرية تعطي اهتماما كبيرا للملف الحقوقي، وملف المشاركة السياسية، وكذا ملف القضايا الوطنية، ويتميز الخطاب النسائي المصري في الحقيقة بالطريقة التي يدمج بها هذه القضايا بطريقة لا تجعل قضايا المرأة تنفصل عن المسار الاجتماعي العام.

ورغم ذلك، فلابد لنا أن نقر أن الأرضية المعرفية والأيديولوجية مختلفة اليوم اختلافا كبيرا. وباتت الأفكار النسوية والرؤى المتعلقة بالنوع الاجتماعي حاضرة بقوة في الخطاب النسوي المصري مع اختلاف الاقترابات. كذلك ظهرت قضايا اهتمام قديمة في ثوب جديد على رأسها قضية ضد العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي ومناهضة الخطاب الديني التقليدي وتأكيد حقوق المرأة في ميدان العمل وخاصة المرأة الأم، وكذا مسألة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ونقلها من القوانين إلى الواقع.

**في الأغلب الأعم باتت الأفكار التي ترى المرأة بوصفها الفرد الذي يدخل في علاقة صراعية مع المجتمع ، حاضرة بشكل غير مباشر في الخطاب العام، لا سيما الخطاب الذي تطرحه وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والذي يصف علاقة المرأة بمحيطها.**

**وورثت دائرة من الناشطات المعاصرات قلق الهوية الموجود لدى النسوية العالمية، أي التردد بين نزعة التأكيد على اختلاف الجنسين (أي القول إن المرأة مختلفة عن الرجل في الطبيعة أو في بناء النوع الاجتماعي الذي يحدد الرؤى والأدوار) وبين انكار الاختلاف (القول إن المرأة مثل الرجل والاختلاف محض تنميط وتقليل من شأن المرأة) ، وتم ربط تلك الاشكالية بالمكانة الإنسانية للمرأة ، وأضحت المرأة تتنازعها من ناحية اشكالات اثبات الذات والحصول على الاعتراف المجتمعي بقوتها وصلابتها وقدراتها (strong independent woman)، ومن ناحية ثانية ينازعها الخجل من أن تقر بأنها في حاجة كبيرة للدعم في ضوء ما ترزح تحته من أعباء ومسؤوليات تفرضها التزامات حياتية وأسرية والتزامات العمل والمهنة.**

**هذه الاشكالية لم يطرحها الرعيل النسائي الأول الذي ارتكن على مرجعية تعنى بالبعد القيمي/الأخلاقي وتأسس على مسلمات دينية ايمانية ترسخ المساواة بين الرجل والمرأة انطلاقا من وقوفهما على أرضية وجودية واحدة أمام الخالق الواحد المغاير بالكلية. وكان هذا الرعيل على قناعة بأن مشكلة المرأة في تكمن في نظم قانونية واجتماعية يجب أن تخضع للتعديل لكي تتمكن المرأة من التحرر من الأعباء التي تثقلها، ولم يكن لديه مشكلة مع الدين.**

**لكن عندما حدث الاستقطاب بين خطاب ديني متشدد لا أصل له ولم يخضع لأية تأصيل اجتهادي رصين، وبين خطاب مستورد بالكلية يعبر عن مرجعيات وأنساق أفكار لا جذور لها في المنطقة، ضاعت قضايا المرأة في سجالات ايديولوجية نظرية (خطابية) بين طرفين:**

* **الأول يقدم طرحا سطحيا حول أن الاسلام ضمن حقوق المرأة دون أن يربط ذلك بقراءة حقيقية للواقع أو يقدم حلولا منطقية لمشكلات المرأة من واقع ذلك الضمان الاسلامي الموجود في المرجعيات...**
* **الثاني، الفريق الذي يتحدث عن تحرر المرأة بمصطلحات تنفصل بالمثل عن واقع المرأة موضوع النقاش وانتمائها الثقافي وحاجاتها الفعلية على الأرض وأولوياتها. فريق يرى التحرر على أنه تحرر من المرجعيات الثقافية والدينية والأخلاقية ويعتبر أن هذه المرجعيات هي السبب الرئيسي في قهر المرأة دون أن يلتفتوا إلى أن تلك المرجعيات تمثل "ثقافتنا" التي لا نستطيع أن ننسلخ عنها لأنها تمثل هويتنا، لكننا نستطيع ببساطة مراجعتها وتنقيحها وإعادة التفكير فيها تماما كما فعل الغربيون.**
* **\*\*\***
1. فاتن أحمد علي عبدالرحمن، "عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة.. صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي" في: أحمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة، 2002) ص33 [↑](#footnote-ref-1)
2. Feminist movement, on: http://en.wikipedia.org/wiki/Feminist\_movement [↑](#footnote-ref-2)
3. Women on the March: Activism of the Sixties. on:

 http://www.unh.edu/womens-studies/index.cfm?id=3C5425C6-95D0-3C67-5448E072292016C2 [↑](#footnote-ref-3)
4. هدى شعراوي ، مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة (القاهرة: دار الهلال،سلسلة كتاب الهلال، العدد369، سبتمبر1981) ص ص 325-332 [↑](#footnote-ref-4)
5. آمال كامل بيومي السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين 1919و1952(القاهرة:الهيئة العامة للكتاب، 1986) [↑](#footnote-ref-5)
6. Margaret L. Andersen, “Thinking About Women: A Quarter Century’s View”, Gender And Society, Vol.19 , No.4 (Aug.,2005) p.438 [↑](#footnote-ref-6)
7. هند مصطفى علي، "نحو صياغة خطاب نسوي بديل : قراءة نقدية" في كتاب: النسوية والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، د.أميمة أبو بكر (محرر)، (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة بالتعاون مع المعهد الدانماركي المصري للحوار والمركز الدانماركي للمعلومات عن النوع والمساواة والقضايا العرقية، 2013). [↑](#footnote-ref-7)
8. هند مصطفى علي، المرأة والنزاعات المسلحة : دراسة في الخطاب الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أبريل 2013. [↑](#footnote-ref-8)